



شبكة الانتخابات في العالم العربي
Election Network in the Arab Region (ENAR)

النظام الإنتخابي الفرنسي الأساليب والممارسات وأصحاب المصلحة

إعداد

د. نظام عساف

المحامية رولا أبو شبكة

اتيان لور

البزابيث لورنس

Amman, August 2017

Tel: 962-6-4655045, fax: 962-6-4655043, Mobile: (+0795151590)
P.O Box 212524 Amman, www.arabew.org,

شبكة الانتخابات في العالم العربي *Election Network in the Arab Region (ENAR)*

شكر وتقدير

أولاً، نود أن نشكر السفارة الفرنسية في الأردن ووزارة الداخلية الفرنسية على مساعدتهما في تنظيم وتنفيذ هذه الزيارة الدراسية، سواء على المستوى المادي، أو التنظيمي، أو المالي.

وفيما يتعلق بالسفارة الفرنسية في الأردن، نود أن نشكر السيدة لويز ثين، التي بدأنا معها هذا المشروع، وبدون ذلك لم تكن زيارتنا الدراسية ممكنة. كما نود أن نشكر السيدة هنية حداد، التي ساعدت إلى حد كبير في الترتيبات العملية، والسيد ريجيس بارو، الذي كان مسؤولاً عن العلاقة مع وزارة الداخلية. وفي نهاية الزيارة، التقينا أيضاً مع السيدة صوفي بيل والسيد جوليان كليكة، حيث ناقشنا معها متابعة هذا المشروع والخطوات المستقبلية التي سيتم العمل عليها.

وداخل وزارة الداخلية، نود بصفة خاصة أن نشكر السيد ريمي ديجوست، عضو مديرية التعاون الدولي، الذي رافق د.نظام عساف والمحامية رولا أبو شبكة أثناء إقامتهما في باريس.

ونود، أيضاً، أن نشكر مختلف المؤسسات والمنظمات التي التقينا بها خلال هذه الأيام القليلة في باريس. ونود، على وجه الخصوص، أن نشكر ممثليها، الذين أظهروا تعاوناً كبيراً خلال فترة من النشاط المكثف والذين ساعدونا كثيراً في فهم النظام الانتخابي الفرنسي. ونود على وجه الخصوص أن نشكر: السيد ديفيد جوليارد والسيد فيليب ديشامبس من وزارة الداخلية؛ السيد بيير إيدنبوم والسيد إريك هارستريتش من مجلس المدينة في الدائرة الثالثة في باريس؛ والسيد غاي برونير، والسيد برونو أندريه، والسيد أوليفيه أندريه، وممثلين عن الادعاء العام في فرنسا والادعاء العام في باريس؛ والسيد دومينيك لوفياو والسيدة دوروثي فورنييه، وممثلي المجلس الأعلى للمرئي والمسموع.

ونود أيضاً أن نشكر الحزب الاشتراكي، وخاصة السيد سيباستيان غريكورت الذي وجد الوقت الكافي للاجتماع مع د.نظام عساف.

وأخيراً، نود أن نشكر السيد ديفيد هولاند، الذي ترجم الفرنسية إلى اللغة الإنجليزية خلال الاجتماعات المختلفة، وكذلك السيد جان مارك غروكا من مكتب العلاقات الإدارية، الذي رافقنا خلال إقامتنا.

شبكة الانتخابات في العالم العربي
Election Network in the Arab Region (ENAR)

تقديم موجز لشبكة الانتخابات في العالم العربي

شبكة الانتخابات في العالم العربي هي منظمة تضم 24 منظمة من 16 دولة عربية. وقد تأسست في عام 2006 بمبادرة من مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، وعقدت أول جمعية عامة لها في عمان عام 2006.

والهدف من تأسيس الشبكة هو الجمع بين مختلف الجمعيات والمنظمات ومجموعات المراقبين لتشكيل ائتلاف يعمل على تعزيز الديمقراطية والحكم الصالح في مختلف البلدان العربية. وتتمثل الأهداف الرئيسية الثلاثة للشبكة في: تشجيع مشاركة النساء والشباب في العمليات الديمقراطية، ومراقبة أعمال الادارات الانتخابية ووسائل الإعلام وتنسيق جهودها وتطوير ثقافة ديمقراطية داخل البلدان العربية.

وقد أصدرت الشبكة العديد من المنشورات، بما في ذلك تقارير عن رصد الانتخابات، ومعلومات عامة عن مراقبة الانتخابات والوضع الانتخابي الحالي في مختلف البلدان العربية. وبالإضافة إلى المنشورات، اضطلعت الشبكة بأنشطة أخرى، مثل الحلقات الدراسية وبرامج التدريب على مراقبة الانتخابات.

ويركز العمل الرئيسي للشبكة على مراقبة الانتخابات ورصدها. ومنذ عام 2006، أرسلت الشبكة مراقبين إلى أكثر من 20 انتخابات برلمانية أو رئاسية في 10 بلدان عربية مختلفة (الأردن، العراق، اليمن، موريتانيا، المغرب، تونس، مصر، ليبيا، السودان ولبنان).

شبكة الانتخابات في العالم العربي

Election Network in the Arab Region (ENAR)

المقدمة

في 7 مايو، بعد حملة رئاسية كاملة من التقلبات والمنعطفات، أنتخب ايمانويل ماكرون رئيساً للجمهورية الفرنسية. وعلى الرغم من نشر الانتخابات الرئاسية على نطاق واسع في الخارج وفي العالم العربي، فإن الانتخابات الرئاسية ليست الانتخابات الوحيدة لهذا العام. والواقع أن عام 2017 هو سنة إنتخابية هامة فيما يتعلق بالحياة السياسية الفرنسية، مع الانتخابات الرئاسية (23 نيسان/ أبريل و 7 أيار/ مايو)، والانتخابات التشريعية (11 و 18 حزيران / يونيه)، وانتخابات مجلس الشيوخ (24 أيلول / سبتمبر). وخلال الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية، أتاحت الفرصة للدكتور نظام عساف المدير التنفيذي للشبكة والمحامية رولا أبو شبكة عضوة اللجنة التنفيذية للشبكة، للقيام بزيارة عمل إلى فرنسا بدعم من السفارة الفرنسية في الأردن.

الانتخابات البرلمانية

تجدر الإشارة إلى أن البرلمان الفرنسي يتكون من مجلسين مكونين من مجلسين هما الجمعية الوطنية المكونة من (577) نائباً ينتخبون بالإقتراع المباشر ومجلس الشيوخ يمثلون المجموعات الإقليمية المكونة من (348) عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين بشكل غير مباشر، حيث ينتخب نصف مقاعد مجلس الشيوخ كل ثلاث سنوات. وينتخب جميع النواب الفرنسيين المسجلين في القائمة الانتخابية 577 نائباً للجمعية الوطنية. وينطوي نظام التصويت على حصول أغلبية الأصوات للمرشحين على مدى جولتين، مع نواب منتخبين في كل دائرة انتخابية في نهاية الجولة الأولى أو الثانية على أساس تصويت الأغلبية. ويرافق كل نائب نائب مناوب يحل محله في ظروف معينة (التعيين كوزير أو موت أو غير ذلك). ومنذ إصلاح الولاية الرئاسية لعام 2000، تجري الآن الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفرنسية في نفس العام، أي تجري الانتخابات البرلمانية بعد مرور شهر تقريباً على الانتخابات الرئاسية، ويرتبط الانتخابان بهذا القرب الزمني. جرت انتخابات الهيئة التشريعية الخامسة عشرة للجمعية الوطنية بعد شهر من الانتخابات الرئاسية في 11 و 18 حزيران / يونيو 2017 على التوالي.

تتبع خصوصية الانتخابات البرلمانية لعام 2017 من السياق السياسي الفرنسي. وقبل شهر من الانتخابات الرئاسية انتخب ايمانويل ماكرون زعيم حركة "إلى الأمام" رئيساً للبلاد. ومع ذلك، فإن حزب الرئيس الجديد نسبياً، وقد تم تشكيله قبل أقل من عام من الانتخابات. وفي نفس الوقت، يبدو أن الأحزاب السياسية التقليدية الموجودة في الحياة السياسية الفرنسية منذ سنوات طويلة قد تعرضت للضعف بشكل خاص بعد حملة ماكرون الرئاسية. في الواقع، لم يتمكن الحزب الاشتراكي، وهو الحزب السياسي الفرنسي الأبرز بعد الانتخابات التشريعية

Tel: 962-6-4655045, fax: 962-6-4655043, Mobile: (+0795151590)

P.O Box 212524 Amman, www.arabew.org,

شبكة الانتخابات في العالم العربي

Election Network in the Arab Region (ENAR)

عام 2012، ولا الجمهوريين من ايصال مرشحهم إلى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. وهكذا، قدمت هذه الانتخابات التشريعية حقبة سياسية جديدة يبدو أن الأحزاب التقليدية قد أضعفت بسبب وجود حزب الرئيس الجديد ومنافسة الجبهة الوطنية بقيادة مارين لوبان وفرنسا الأبية برئاسة جان لوك ميلينشون.

وفي هذا السياق، تمت زيارة عملنا لفرنسا. وقد جاءت هذه الزيارة بدافع من رغبة شبكة الانتخابات في العالم العربي في فحص وفهم الأنظمة الانتخابية الأجنبية لتحسين قدرتها وكفاءتها في تعزيز انتخابات نزيهة وديمقراطية في مختلف دول العالم العربي. وكان الهدف الرئيسي من زيارة العمل هذه هو حضور الانتخابات في فرنسا لمراقبة وفهم النظام الانتخابي الفرنسي من وجهة نظر منظمة عربية تعمل من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ونحن نعتقد أن هذا العمل من مراقبة وفهم النظم الانتخابية الأجنبية يسمح لنا أن نُكوّن نظرة مبتكرة وتقديم نقداً لنظم الانتخابات في العالم العربي وإداراتها. ومن خلال فهمنا لنظام انتخابي أجنبي، من الممكن لنا أن نراقب ونحلل مختلف الممارسات وأساليب الإدارة والعادات الانتخابية، واكتساب معارف ومهارات جديدة تسمح لنا بتحسين ممارسات شبكة الانتخابات في العالم العربي. ولتحسين فهم النظام الفرنسي، لاحظ ممثلونا افتتاح ومدة وإغلاق مركز اقتراع تابع لبلدية الدائرة الثالثة بباريس. كما أتاحت لهم الفرصة للقاء ممثلي عدة مؤسسات فرنسية، مثل وزارة الداخلية، والادعاء العام الفرنسي، ومجلس مدينة الدائرة الثالثة في باريس، والمجلس الدستوري، ومجلس الإعلام. كما أتاحت للدكتور نظام عساف فرصة لقاء ممثل الحزب الاشتراكي الفرنسي.

وقد أثبتت هذه الاجتماعات المختلفة أنها مثمرة، وهي الآن مليئة بالمعرفة الجديدة، ونحن مقتنعون بأن هذه الزيارة ستسمح لنا بالتطور في عملنا في المستقبل. أولاً، إن مراقبة هذه الانتخابات، فضلاً عن تقرير المراقبة هذا، سمح لنا بالتعرف على الممارسات في المسائل الانتخابية، وأيضاً الاضطلاع على ممارسة الحكم الرشيد والدولة الفرنسية. وهذا سيسمح لنا بمراقبة الانتخابات في العالم العربي بمنظور جديد. وثانياً، مع هذه التجربة، يمكننا أن نفكر في نظمنا الانتخابية، والأهم من ذلك، كيفية تحسينها. وهكذا، كانت زيارة العمل هذه إلى فرنسا تجربة تعليمية للغاية، وسمحت لنا بتقديم أفكار جديدة حول الممارسات الانتخابية والممارسات الحاكمة إلى شبكة الانتخابات في العالم العربي. وبالتالي، سيمكننا ذلك في المستقبل من تعزيز هذه الأفكار والدعوة إلى تقديم مقترحات للدول العربية لتحسين النظم الانتخابية القائمة، وبالتالي التركيز على نهجنا في الاقتراح والبناء، وليس فقط على النقد. إن إجراء الانتخابات البلدية الأردنية ومجالس المحافظات في أغسطس 2017 سيتيح لنا اختبار المهارات الجديدة التي تم الحصول عليها، ولكن أيضاً لمراقبة العملية الانتخابية الأردنية بطريقة جديدة، وبعد

Tel: 962-6-4655045, fax: 962-6-4655043, Mobile: (+0795151590)

P.O Box 212524 Amman, www.arabew.org,

شبكة الانتخابات في العالم العربي

Election Network in the Arab Region (ENAR)

الانتخابات، للتفكير في مقترحات جديدة لتحسين العملية الديمقراطية، ونظم الانتخابات، ومشاركة المجتمع المدني والمواطنين، والممارسات العامة للحكم الرشيد.

ويهدف هذا التقرير إلى تقديم مختلف الملاحظات والاستنتاجات المتعلقة بزيارة العمل هذه إلى فرنسا. أولاً، سنقدم ملخصاً لأنشطتنا في فرنسا، فيما يتعلق بالملاحظات الواردة من مركز الاقتراع والنتائج والدروس المستخلصة من الاجتماعات مع مختلف المؤسسات الفرنسية. وأخيراً، سنقدم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، فضلاً عن بعض الاقتراحات لاستخدامها في المستقبل.

شبكة الانتخابات في العالم العربي

Election Network in the Arab Region (ENAR)

الجزء الأول

مراقبة يوم الانتخابات

شمل الجزء الأول من زيارتنا رصد التقدم المحرز في الانتخابات التشريعية، ولا سيما الجولة الأولى من الانتخابات. وفي الصباح والمساء من 11 حزيران / يونيه، ذهب د. نظام عساف والمحامية رولا أبو شبكة إلى قاعة المدينة في الدائرة الثالثة بباريس إلى مركزي الاقتراع 1 و 2. وتعلق هذه المحطة، أيضاً، على الدائرة الخامسة في باريس، التي تحتوي على الدائرة 3 و 10. وكان للناخبين الاختيار بين 20 مرشحاً، بمن فيهم ممثلون عن الأحزاب الرئيسية، وأيضاً الأحزاب السياسية الأصغر حجماً. في الدائرة الثالثة من باريس، تم إنشاء 15 مركزاً اقتراعياً، كل محطة تستوعب ما يقرب من 1000 ناخب على مدار اليوم.

وقد استقبل ممثلو الشبكة السيد بيار إيدنبوم، عمدة الدائرة الثالثة، والسيد إريك هارستريتش، المدير العام للخدمات، الذين راقبو عملية الافتتاح، وسير عملية الاقتراع وإغلاقها. ولاحظوا تنظيم وإجراء عملية الاقتراع الانتخابي في فرنسا، مع الاستفادة من النصائح القيمة التي قدمها السادة إيدنبوم وهارستريتش.

سلطات محطة الاقتراع

وترأس اللجنة الانتخابية، التي تمت المراقبة فيها، من قبل الرئيس الذي يعينه العمدة المحلي. ويوجه الرئيس عمليات الاقتراع، وله سلطة على ضباط مركز الاقتراع. ويجوز له أن يعين رئيساً مناوباً لأنه ليس مطلوباً أن يجلس بصفة دائمة خلال فترة الاقتراع. ويتمثل دور الرئيس في ضمان سير عمل محطة الاقتراع على نحو سلس، فضلاً عن ضمان عمليات الضبط الداخلية. ويجب أن يكون هناك اثنان على الأقل من المقيمين في مراكز الاقتراع لمساعدة الرئيس وتنفيذ السياسات والإجراءات الداخلية. وقد يرشح المرشحون وكذلك ممثلوا الأحزاب السياسية الرئيسية، على الرغم من أنهم قد يكونون مواطنين أيضاً ويعينهم رئيس مركز الاقتراع. ويجوز لكل مرشح أن يعين مقيماً واحداً فقط لكل مكتب. غير أنه يجب عليها أن تحتزم مبدأ الحياد وأن تمتنع عن أي سلوك متحيز أو حزبي.

وفي محطة الإقتراع هذه، فتح باب الاقتراع في الساعة الثامنة صباحاً وأغلق في الساعة الثامنة مساءً. ووفقاً لقانون الانتخابات الفرنسي، يجب فتح مراكز الاقتراع في الساعة الثامنة صباحاً. ومن المقرر إغلاق الاقتراع في الساعة 6 مساءً، ومع ذلك، تمنح التمديدات في المدن الكبرى، للسماح بمشاركة أوسع. وهكذا، وبإذن من الرئيس، يمكن إرجاء وقت إغلاق مركز الاقتراع حتى الساعة 8 مساءً.

Tel: 962-6-4655045, fax: 962-6-4655043, Mobile: (+0795151590)

P.O Box 212524 Amman, www.arabew.org,

هيكلة الانتخابات في العالم العربي

Election Network in the Arab Region (ENAR)

تخطيط مراكز الاقتراع

إن التخطيط المادي لمراكز الاقتراع أمر مهم لضمان إجراء التصويت بكفاءة ونزاهة. بالقرب من المدخل يوجد طاولة، تدعى طاولة التفريغ. وهناك وثائق مختلفة على الطاولة، بما في ذلك مظاريف التصويت الزرقاء، وبطاقات الاقتراع لكل مرشح، وقائمة الوكلاء. ويجب ترتيب بطاقات الاقتراع في ترتيب رسمي يواجه الناخبين. على مدار اليوم، يجب على أعضاء مراكز الاقتراع التحقق من أن بطاقات الاقتراع الموضوعة على الطاولة متساوية في العدد لكل مرشح، حتى لا تؤثر على الناخبين. أمام طاولة التفريغ يوجد جدول التصويت. يجب أن لا يكون هذين الجدولين جنباً إلى جنب، لاحترام المسافة بين ورقة الاقتراع وصندوق الاقتراع. طاولة التصويت بمثابة مكتب الرئاسة، ويجب أن تكون مرئية للجمهور. وستكون قائمة الناخبين أيضاً على طاولة التصويت. يتم وضع صندوق الاقتراع بجوار هذه الطاولة. ويجب أن يكون الصندوق شفافاً وأن يستجيب لقواعد إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة. يتم تأمين صندوق الاقتراع من قبل اثنين من الأقفال. ويظل أحد المفاتيح في حوزة الرئيس، والآخر في حوزة أحد المقيمين. كما يتم تركيب مقصورة اقتراع في مركز الاقتراع. ويجب ألا تحفظ سرية العمليات الانتخابية. وقد تم تجهيز أحد مقصورة الاقتراع مع رف منخفض، تُمكن المعوقين من استخدام ورقة الاقتراع بسهولة. كما يجب وضع لافتات كافية في مركز الاقتراع على الأرض في شكل أسهم. يجب أن يشير هذا التأشير إلى الناخبين للطريق الذي يجب اتباعه. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هناك عدة ملصقات على الجدران التي توضح أحكام القانون الانتخابي، وتظهر بالقرب من طاولة الاقتراع، فضلاً عن التذكيرات المتعلقة بوثائق الهوية اللازمة. ويجب أيضاً تقديم إشعار بشأن الناخبين الذين لم يتلقوا خريطتهم الانتخابية. ويجب أيضاً عرض قائمة فئات الاقتراع الفارغة. كما يجب وضع ملصقات حول إعادة تدوير أوراق الاقتراع والأوراق موجودة بالقرب من مقصورات الاقتراع.

عملية التصويت

وفيما يلي عملية التصويت: يعرض الناخب نفسه في مركز الاقتراع المشار إليه في خريطته الانتخابية، وهو مسجل في القائمة الانتخابية. أولاً، يقدم نفسه على طاولة التفريغ، حيث يقوم اثنان من المساعدين المتطوعين بالتحقق من بطاقات الهوية والبطاقات الانتخابية لكل ناخب لمساعدة المقيمين. ويذكر الوكيل الناخب بأنه يجب عليه تقديم خريطته الانتخابية وبطاقة هويته إلى طاولة التصويت. ثم يقوم الوكيل بإعطاء مغلف واحد للناخبين، ويختار الناخب ورقتي اقتراع على الأقل. كما يمكن للناخبين الذين تلقوا منشورات ونشرات سياسية مباشرة من منازلهم الذهاب مباشرة إلى كشك التصويت دون إجراء اقتراع. فقط إذا اختار على جدول التفريغ أنه يجب أن تأخذ على الأقل اثنين من الاقتراعات. ومع ذلك، فإن الناخب ملزم بالمرور عبر طاولة التصويت، وفقاً للمادة

شبكة الانتخابات في العالم العربي

Election Network in the Arab Region (ENAR)

L62 من قانون الانتخابات. يجب على الرئيس ضمان أن كل ناخب يمر عبر مقصورة التصويت وحده. ويمكن فقط أن يحصل الناخبون المعوقون على مساعدة من ناخب يختارونه. ثم يضع الناخب نفسه في قائمة الانتظار المقابلة لاسمه. سوف يسلم وثائقه إلى الرئيس (بطاقة الناخبين + الهوية الشخصية)، الذي سوف تقرأ بصوت عال المعلومات عن الناخب. ثم يقوم المقيم بتقييم حضور الناخبين في قائمة الناخبين قبل السماح له بالتصويت. ثم يذهب الناخب إلى الرئيس لتأكيد أنه ليس لديه سوى مظروف واحد قبل إدخاله في صندوق الاقتراع. وليس للرئيس الحق في لمس المغلف. ثم يعلن الرئيس بصوت عال، والتحقق من أن علامات الناخبين وضعت على قائمة الناخبين.

عد أوراق الاقتراع

وفي نهاية اليوم، عاد د. نظام عساف والمحامية رولا أبو شبكة إلى بلدية الدائرة الثالثة بباريس لحضور إقبال مركز الاقتراع وإحصاء النتائج. وقد رحب بهم السيد إيديناوم والسيد هارستريتش، اللذين قدما التفسيرات اللازمة لفهم عملية العد.

وخلال النهار وجدوا أن رئيس مركز الاقتراع سأل بعض الناخبين عما إذا كانوا يريدون المشاركة في عملية العد والفرز في المساء. والواقع أن العد لا يقوم به أعضاء مركز الاقتراع، الذين يرصدونه ببساطة، ولكن من قبل المدققين المتطوعين الذين يتم تجنيدهم بين الناخبين طوال اليوم. ويجوز للمرشحين تفويض بعض الرؤساء، ولكن رئيس مركز الاقتراع سوف يطلب أيضاً من بعض الناخبين القيام بهذا الدور. إذا وافقوا على ذلك، سيطلب منهم العودة قبل إغلاق مركز الاقتراع وتسليم بطاقات الهوية الخاصة بهم ومعلومات الاتصال.

وفي الساعة الثامنة مساءً، أغلقت محطة الاقتراع بعد فحص دقيق لعدم وجود ناخبين في الداخل. ومع ذلك، يتم الحفاظ على الوصول المفتوح للجمهور. ويقوم الضباط بإزالة مقصورات الاقتراع، وتثبيت أربعة طاوولات للمراقبين كحد أقصى. ويوجد أربعة جداول في كل جدول يدونون إجراءات العد ودور كل شخص في عملية الفرز. يحق للمرشحين أو مندوبيهم الحضور في الغرفة، وكذلك الناخبين، لمراقبة عملية العد. وقبل فتح صندوق الاقتراع، سيحسب أعضاء مركز الاقتراع والرئيس والمقيمون عدد التوقعات على قائمة التوقعات لتحديد عدد الأشخاص الذين صوتوا. يجب على جميع أعضاء مركز الاقتراع التوقيع على قائمة التوقعات. ثم يتم فتح صندوق الاقتراع قبل فتح صندوق الاقتراع، يجب إنشاء شريط حول طاولة التصويت لمنع هؤلاء المدنيين بشكل فعلي ولكن يسمح لهم بإلقاء نظرة كاملة على عملية العد. وبمجرد فتح صندوق الاقتراع، يتم استخراج المغلفات عن طريق أخذ العينات المتعاقبة. يجب عدم تفريغ صندوق الاقتراع على الطاولة. وتحسب بطاقات الاقتراع للتحقق من عددها بالمقارنة مع عدد التوقعات، وتوضع في مجموعات من (100) ظرف انتخابي. ويغلق كل من هذه المظاريف

Tel: 962-6-4655045, fax: 962-6-4655043, Mobile: (+0795151590)

P.O Box 212524 Amman, www.arabew.org,

شبكة الانتخابات في العالم العربي

Election Network in the Arab Region (ENAR)

ويوقعها رئيس مركز الاقتراع. على المغلف الأخير من (100)، يجب كتابة العدد الإجمالي للمظاريف. ثم يعطي الرئيس ظرفاً من 100 لكل طاولة من المدققين الذين يبدأون في فرز الأصوات.

وبمجرد الانتهاء من مائة مغلف، يجب على الرئيس التحقق من اتساق الأرقام. يتم الاحتفاظ بالمظاريف، فضلاً عن جميع أوراق الاقتراع الفارغة والوثائق، ولكن يتم تمزيق القصاصات المدلى بها. وفي حالة بطاقات الاقتراع الفارغة والبطاقات الفارغة، يجب الإشارة إلى ذلك في ورقة النتائج. هناك 14 نوعاً من أوراق الاقتراع غير صالحة، و 2 أنواع من بطاقات الاقتراع فارغة. وفيما يتعلق بأصوات الاقتراع هذه، يقررها أعضاء المكتب بأغلبية أصواتهم.

وفي نهاية عملية الفرز، يقوم أمين المكتب بإعداد تقريراً مكرراً. وتشمل المحاضر عدد الناخبين المسجلين وعدد التوقيعات وعدد الناخبين الذين صوتوا والحوادث المختلفة التي وقعت. ولكل ناخب أو مرشح الحق في إضافة ملاحظات أو اعتراضات. وبمجرد الانتهاء من المحضر، يعلن الرئيس النتيجة، ويقدم نسخة إلى العمدة والآخر إلى ممثل وزارة الداخلية.

مراقبة مركز الاقتراع

وعلى مدار اليوم، لاحظ ممثلونا وجود قاض داخل مجلس المدينة، للتحقق من انتظام العمليات وحل مختلف الاعتراضات. وأشاروا أيضاً إلى أن معظم الاعتراضات تتعلق بتغيير مكان إقامة بعض الناخبين، وبالتالي تغيير مركز الاقتراع وتسجيلهم في قوائم انتخابية أخرى. ويتعلق جزء من الاعتراضات أيضاً بالوكلاء. التوكيل هو نظام يسمح للناخبين الذين لا يستطيعون الحضور في يوم الاقتراع بإعطاء صوتهم إلى ناخب آخر مسجل في نفس القائمة الانتخابية.

كما لاحظوا نظام العرض الانتخابي الموجود في فرنسا. أمام كل محطة اقتراع، يتم تثبيت علامات محددة خلال فترة الانتخابات، ويتم حجز علامة لكل مرشح. وبهذه الطريقة، يعامل المرشحون على قدم المساواة، نظراً لأنهم يتمتعون برؤية متساوية أمام مراكز الاقتراع. وبالإضافة إلى ذلك، عند مغادرة مركز الاقتراع، لاحظوا أن الطلاب يقومون بتوزيع الاستبيانات على الناخبين. أجرى طلاب من معهد الدراسات السياسية في سانت-جيرمان-إن-لاي دراسة لفهم الممارسات الانتخابية والخيارات السياسية لسكان مختلف الأراضي الفرنسية.

Tel: 962-6-4655045, fax: 962-6-4655043, Mobile: (+0795151590)

P.O Box 212524 Amman, www.arabew.org,

شبكة الانتخابات في العالم العربي
Election Network in the Arab Region (ENAR)

الجزء الثاني
اجتماعات مع مؤسسات مختلفة

1. الاجتماع والزيارة في وزارة الداخلية:

وفي 11 يونيو / حزيران، حظي د. نظام عساف والمحامية رولا أبو شبكة بترحيب من وزارة الداخلية، بلاس بوفياو، والتقوا بالسيد ديفيد جوليارد، مدير إدارة الإعلام والاتصالات، والسيد فيليب ديشامبس، مساعد المدير. وخلال هذا الاجتماع، إضطلع ممثلونا بصفة خاصة على أداء الانتخابات في فرنسا، لا سيما فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية. وتهدف الانتخابات التشريعية إلى انتخاب 577 نائباً يمثلون المواطنين الفرنسيين في الجمعية الوطنية. ومن بين هؤلاء 577 نائباً، يمثل 11 نائباً فرنسياً مقيمين بالخارج. وقد جرت الجولة الأولى قبل أسبوع في إطار شبكة السفارات والقنصليات الفرنسية. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل 27 نائباً أقاليم ما وراء البحار، مثل مارتينيك أو غيانا أو كاليدونيا الجديدة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن ينتخب كل نائب مع مناب، يحل محله في حالة وجود عوائق مختلفة. وقد لاحظنا أنه في معظم الأحيان، كان البديل هو الجنس الآخر للمرشح. وهكذا، من بين 19 مرشحاً كانوا موجودين بالفعل في الجولة الأولى (واحدة سحبت)، لم يكن هناك سوى ثلاث شراكات مرشحة مختلطة. تجري الانتخابات على جولتين. ولكي ينتخب المرشح في الجولة الأولى، يجب أن يحصل على أغلبية مطلقة، أي أكثر من 50 في المائة من الأصوات، مع تصويت ما لا يقل عن 25 في المائة من الناخبين المسجلين. إن لم يحصل أحد على هذه النتيجة، يتم تنظيم جولة ثانية. من أجل الترشح للجولة الثانية، يجب أن يحصل المرشح على ما لا يقل عن 12.5% من الأصوات من الناخبين المسجلين الذين يدلون بأصواتهم. يمكن أن يكون هناك اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو حتى خمسة مرشحين. المرشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات سيفوز في الجولة الثانية.

كما نوقشت القواعد المتعلقة بتمويل الحياة السياسية، ومن ثم فإن الانتخابات التشريعية مهمة جداً بالنسبة للأحزاب السياسية الفرنسية الرئيسية. وفيما يتعلق بعدد المرشحين وعدد الأصوات، ستمول الأحزاب السياسية طوال فترة ولايتها لمدة خمس سنوات على أساس حساب قدره (1.40) يورو لكل صوت في السنة.

وقد أعطتنا الوزارة الأرقام الرئيسية في هذه الانتخابات: فقد سجل ما يقرب من (47) مليون ناخب مسجل في حوالي (66,000) مركز اقتراع في جميع أنحاء الأراضي الفرنسية. كما قدموا لنا أدوار الجهات الفاعلة الرئيسية، ولا سيما دور ممثلي الدولة، مثل رئيس البلدية والمحافظ. وعلى الرغم من انتخاب رؤساء البلديات

هيكلة الانتخابات في العالم العربي

Election Network in the Arab Region(ENAR)

بشكل مستقل، إلا أنهم لا يزالون يمثلون الدولة خلال دورهم في تنظيم الانتخابات. وعلاوة على ذلك، فإن المحافظ، ممثل الدولة في المناطق، يساهم في تنظيم الانتخابات بالتعاون مع رؤساء البلديات. وهكذا، المحافظ هو عنصر مركزي في جمع النتائج. ومن خلال وسائل مختلفة مثل الفاكس أو الهاتف أو الكمبيوتر، سيحصل المحافظ على أرقام مختلفة على مدار اليوم (نسبة المشاركة، النتائج النهائية، الخ) ويرسلها إلى السلطات الوطنية، مثل وزارة الداخلية. وهكذا ترسل محطة الاقتراع النتائج إلى رئيس البلدية الذي يحيلها إلى المحافظ الذي يحيلها إلى وزارة الداخلية.

وشدد ممثلو وزارة الداخلية بشكل خاص على مبدأ الشفافية المطلوب أثناء الانتخابات. وفي داخل الوزارة، يتم تخصيص قاعة للصحافة من أجل تزويدهم بمعلومات منتظمة عن نسبة المشاركة أو النتائج التي ستصل خلال المساء، وفقاً للتعدادات المتعاقبة. يتم الإعلان عن النتائج تدريجياً، وفقاً لوصولهم إلى الوزارة، والذي يعزز المعلومات. وبعد هذا الاجتماع، أتيحت الفرصة لممثلينا لزيارة المركز الصحفي، حيث كانت وسائل الإعلام المختلفة حاضرة.

وفي 12 يونيو / حزيران، عقدنا اجتماعات مع مؤسسات أو منظمات مختلفة معنية بالانتخابات.

2. الاجتماع مع ممثلي المجلس الدستوري:

وقبل كل شيء، اجتمع ممثلونا مع السيد غاي برونويه، الذي كان مسؤولاً عن إعداد الانتخابات الرئاسية للمجلس الدستوري. والمجلس الدستوري هو مؤسسة أنشأها دستور عام 1958، وهو مسؤول عن مراقبة الدستورية، أي احترام الدستور بموجب القانون. وعلاوة على ذلك، فإن لديها بعض المهام الأخرى، لا سيما فيما يتعلق بالانتخابات. وليس للمجلس الدستوري أي دور في تنظيم الانتخابات أو رصدها، ولا سيما فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية.

والمجلس الدستوري لا يعنى إلا بدور ما بعد الانتخابات، الذي يرمي إلى مراقبة انتظام العملية. بيد أنه فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، سيضطلع بدور في تحديد المرشحين الرسميين. وفي الانتخابات التشريعية أو مجلس الشيوخ، سيكون المجلس الدستوري هو القاضي في النزاع. هذا النزاع هو أكثر أهمية بالنسبة للانتخابات التشريعية، حيث تجري الانتخابات في واحدة من كل خمس انتخابات. وتؤدي الانتخابات بالاقتراع غير المباشر إلى خفض كبير في هذا العدد في انتخابات مجلس الشيوخ.

ويجوز لأي ناخب أو مرشح إجراء الانتخابات في غضون 10 أيام بعد الانتخابات. وخلال هذه الفترة، تظل محاضر مراكز الاقتراع تحت تصرف هؤلاء الأشخاص. ويجب توجيه الطلب ضد مرشح منتخب فقط، ورفض الطلبات المتعلقة بالعملية الانتخابية أو بالحزب السياسي. وتتميز فئتان من الطلبات: الطلبات غير المقبولة شكلاً والطلبات غير المقبولة. هذه هي الالتماسات ضد القانون الانتخابي. فعلى سبيل المثال، في

Tel: 962-6-4655045, fax: 962-6-4655043, Mobile: (+0795151590)

P.O Box 212524 Amman, www.arabew.org,

شبكة الانتخابات في العالم العربي

Election Network in the Arab Region (ENAR)

عام 2007، أودع أكثر من 400 طلب ضد إعادة توزيع الدوائر الانتخابية، ورفضت على أنها غير مقبولة. وهناك ما يتراوح بين 80 و 100 طلب من هذه الطلبات في كل انتخابات. ويتم تحليل التطبيقات الأخرى ويحترم مبدأ احترام الخصوم، ولا سيما من خلال الاستماع إلى شكاوى كلا الطرفين. وسوف يستمع القاضي إلى كلا الجانبين ويواجه الرأيين المتناقضين لاتخاذ قرار. ويجوز لها أيضاً أن تطلب المشورة من الإدارة. وفي هذه الحالة، تتعلق معظم الطلبات بتعداد الأصوات، أي النتائج غير المؤكدة. وهذه هي حالة النتائج الوثيقة جداً. وفي بعض الأحيان، يجب على المجلس الدستوري أن يقرر مدى انتظام الحملة الانتخابية، التي يصعب تحديدها. وقد يشمل ذلك إساءة استخدام الدعاية.

يعهد لكل حالة بمراسل مساعد، وهو الذي يقدم مقترحاً للحل للمجلس الدستوري. ويستمع للطلب قسم التحقيق الذي يتألف من ثلاثة أعضاء معينين في المجلس الدستوري: عضو يعينه رئيس الجمهورية، وعضو يعينه رئيس مجلس الشيوخ، وعضو يعينه رئيس الجمعية الوطنية. وكما ذكر أعلاه، يتسم التحقيق بإجراء متناقض، مع تبادل للذاكرة بين الطرفين. ومن الممكن أيضاً عقد جلسة استماع للأطراف، تعقد في جلسة عامة. وسيتناول قسم التحقيق بعد ذلك المقترحات التي قدمها المساعد قبل عرض المسألة على المجلس. ثم يتخذ الأخير قراراً، يجب أن يكون مبرراً. وينشر في الجريدة الرسمية ويخطر رئيس الجمعية الوطنية والأطراف. ويمكن اتخاذ ثلاثة قرارات: رفض الطلب والتحقق من صحة الانتخابات، وإعلان الفراغ الانتخابي، وتؤدي إلى انتخابات جديدة، أو إصلاح النتائج، وبالتالي تعلن انتخاب مرشح آخر. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الطلب المقدم ليس له أثر إيقافي. وهكذا، وخلال هذه الفترة، لا يزال العضو المعلن المنتخب يمارس صلاحياته. وأشار السيد برونييه إلى أن 85 في المائة من الحالات يمكن تناولها في السوابق القضائية الحالية. وبالتالي، هناك نقاش حقيقي فقط على 15% من الحالات.

وتجدر الإشارة، أيضاً، إلى أن المجلس الدستوري يمكن أن تستولي عليه، أيضاً، اللجنة الوطنية المعنية بحسابات الحملات والتمويل السياسي. في الواقع، بعد الحملة الانتخابية، يجب على كل مرشح أن يعلن حساب الحملة لهذه المنظمة. وإذا لاحظت اللجنة مخالفات، أو إذا لم يكن قد تم إيداع أي حساب في الحملة الانتخابية، فيجوز أن يضبط المجلس الدستوري. وبالتالي سوف تكون قادرة على نطق عدم كفاءة المرشح.

3. الاجتماع مع ممثلي محافظة باريس:

ثم، في منتصف اليوم، كنا موضع ترحيب في محافظة باريس، من قبل السيد برونو أندريه والسيد أوليفييه أندريه. وأظهروا لنا دور المحافظة في الانتخابات في فرنسا.

شبكة الانتخابات في العالم العربي

Election Network in the Arab Region (ENAR)

وفي النظام الإداري الفرنسي، تعد المحافظة عنصراً من عناصر الدولة اللامركزية. وتمثل المحافظة، مع المحافظ الذي يرأسها، الدولة على الأراضي على مستوى المقاطعات والمناطق. في هذه المنظمة الإقليمية، يتم تحديد حالة مدينة باريس، لأن هذه المدينة هي منطقة بلدية على حد سواء.

وهكذا، بصفته ممثلاً عن الدولة في المنطقة، يتمثل دور المحافظة في تنظيم الانتخابات السبعة المختلفة التي تشكل الحياة السياسية الفرنسية، بما في ذلك الحالة الخاصة بانتخابات مجلس الشيوخ. وهكذا، بالنسبة لعام 2017، تم تنظيم ثلاث انتخابات من قبل المحافظات: الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ. وفي هذا السياق، تهتم المحافظة بوجه خاص بالتنفيذ المادي والقانوني للانتخابات، وكذلك مع تحديد مراكز الاقتراع. وهكذا، تم تحديد 896 مركز اقتراع من قبل المحافظ في حالة مدينة باريس. ويرتبط هذا الخيار بعدد الناخبين، من أجل محاولة الحصول على (1200) ناخب في المتوسط لكل مكتب، على الرغم من أنه في حالة باريس، يبلغ متوسط عدد الناخبين في كل مكتب (1500) ناخب، بالنظر إلى الكثافة السكانية. كما أخذت في الحسبان أمن مراكز الاقتراع، نظراً لخطر وقوع هجمات إرهابية. وهكذا، تضطلع المحافظة بدور على ثلاث مراحل: قبل الانتخابات، أثناء الانتخابات، وبعد الانتخابات.

وقبل الانتخابات، سيتم اتخاذ سلسلة من الاستعدادات القانونية لضمان كفاءة الانتخابات. وستنشأ سلسلة من اللجان للتحقق من مختلف مراحل التصويت. وسيكون البعض مسؤولاً عن رصد المساواة بين المرشحين من حيث الدعاية الانتخابية، والبعض الآخر سوف تتحرك بين مراكز الاقتراع للتحقق من سلامة الإجراء الانتخابي، والبعض الآخر سيتحكم في محاضر مراكز الاقتراع المختلفة، وما إلى ذلك. المحافظ هو الذي يضع، لكل دائرة انتخابية، قوائم الناخبين. وفيما يتعلق بالانتخابات التشريعية، سيكون للمحافظة أيضاً دور في تسجيل الترشيحات ووضع قائمة المرشحين. هي المحافظة التي سوف تتلقى مختلف التطبيقات والتحقق من صحتها. وفي سياق الانتخابات الرئاسية، يعهد بهذا الدور إلى المجلس الدستوري. مهمة التسجيل هذه مهمة، لأنه في الانتخابات التشريعية هناك العديد من المرشحين، ومن الضروري التحقق من أن كل مرشح يلبي شروط الأهلية المختلفة. وبمجرد تسجيلهم، سيقوم المرشحون بطباعة أوراق الاقتراع ووثائق الحملة التي ستوزعها المحافظة. وفي حالة الانتخابات التشريعية، تؤكد مقاطعة باريس أن 1.2 مليون ناخب في العاصمة يتلقون مختلف ووثائق الحملات إلى عنوانهم. يتم تعيين مقدمي الخدمات قبل عام واحد من نطاق هذه العملية. إن توزيع مواد الحملة مهم جداً لأن عدم حصول بعض الناخبين على الوثائق في الأيام السابقة للانتخابات قد يكون سبباً للإلغاء. وعلى الرغم من حجم هذه المهمة، واستعداد البعض لتنفيذ هذه المعلومات عن طريق خدمة عبر الإنترنت، لا يزال هذا التقليد قائماً.

Tel: 962-6-4655045, fax: 962-6-4655043, Mobile: (+0795151590)

P.O Box 212524 Amman, www.arabew.org,

هيكلة الانتخابات في العالم العربي

Election Network in the Arab Region (ENAR)

وتلعب المحافظة أيضاً دوراً هاماً في استعادة النتائج وتحليلها ونقلها. والنتائج معروفة في الليل بعد يوم الانتخابات. ويجب على المحافظة أن ترسل أول التقديرات إلى وزارة الداخلية، بحيث تكون النتيجة العامة معروفة في الساعة الثامنة مساءً. ومن أجل الحصول على التقديرات الأولى، تجري المحافظة تحليلاً سياسياً وتستخدم أدوات مختلفة، مثل استطلاعات الرأي، والبيانات الرسمية للأحزاب والأحزاب السياسية، وما إلى ذلك. ويبدأ هذا التحليل قبل الانتخابات، من خلال مسح لتقدير معدل المشاركة، وكذلك في يوم الاقتراع، عن طريق أخذ العينات في مراكز الاقتراع.

في يوم الانتخابات، سيتم اتخاذ أربع خطوات هامة: افتتاح مراكز الاقتراع في 8 صباحاً، وتحديد وتحديث معدلات المشاركة في 12:00 و 5:00، وإغلاق مراكز الاقتراع في 08:00 في باريس. ومن خلال جمع هذه المعلومات وإحالتها إلى وزارة الداخلية، تسمح المحافظة بالشفافية والتواصل الجيد للمعلومات مع وسائل الإعلام. وخلال الليل، تعزز المحافظة النتائج. وتتلقى أول بطاقات الاقتراع التي تدخل فوراً على نظام الحاسوب. وسوف يتحقق من اتساق الأرقام، بين عدد الأشخاص الذين بدأوا وعدد الأصوات. وخلال الجولة الأولى من الانتخابات العامة، كانت النتائج النهائية متاحة في الساعة الثالثة صباحاً، بفضل عمل المحافظة.

وبمجرد الإنتهاء من الجولة الأولى، ستحدد المحافظة قوائم المرشحين المؤهلين للجولة الثانية. وستقوم أيضاً بتحليل النتائج من أجل تقدير تكوين الجمعية الوطنية. وسيكون للمقاطعة، أيضاً، دوراً في النداءات الموجهة إلى المجلس الدستوري. ويمكن تقديم الطعون إلى المحافظة، وتتاح المحاضر لمدة 10 أيام بعد التصويت. وعند النظر في شكوى من قبل المجلس الدستوري، ستقدم المحافظة مذكرة قانونية لوصف ظروف كل شكوى.

4. لقاء مع أعضاء المجلس الأعلى للسمعي والبصري:

وأخيراً، التقى الوفد في مجلس الإعلام (المجلس الأعلى للإعلام السمعي والبصري، CSA) السيد دومينيك لوفيو، مدير برنامج التعددية والحقوق والحريات في وزارة الاعلام، والسيدة دوروثي فورنييه، من مديرية الشؤون الأوروبية والدولية. المجلس الأعلى السمعي البصري هو المؤسسة الفرنسية المسؤولة عن تنظيم وسائل الإعلام العامة والخاصة والتلفزيون والقنوات الإذاعية الخاصة. وتتمثل مهمتها في ضمان حرية هذا القطاع، وضمان التعددية في وسائل الإعلام، خصوصاً خلال الانتخابات.

وقد أوضح لنا مضيفونا أن مهمة المجلس هي تنظيم التعددية الداخلية، أي التلفزيون والإذاعة، التي تعمل بموجب ترخيص عام، وتلتزم بممارسة هذه التعددية، بصرف النظر عن الوضع العام أو الخاص لوسائل الإعلام. ولا ينظر المجلس في الصحف المكتوبة.

شبكة الانتخابات في العالم العربي

Election Network in the Arab Region (ENAR)

والقاعدة الأساسية التي يفرضها الاتفاق هو قاعدة المساواة في الوصول إلى وسائل الإعلام، إستناداً إلى مبدأ المساواة والإنصاف. وهكذا، فإن المساواة تعتبر أن لكل مرشح إمكانية الوصول على قدم المساواة إلى وسائل الإعلام، حيث تأخذ العدالة في الاعتبار الطابع التمثيلي للحزب السياسي أو المرشح في المجتمع، إستناداً إلى استطلاعات الرأي، أو الأحداث والفعاليات التي ينظمها المرشح، وما إلى ذلك. يحظر الإعلان التجاري في سياق الحملات الانتخابية. وبالمثل، فإنه من الصعب، بسبب العدد الكبير من المرشحين، أن يراقب الإنسان. وهكذا، تم إنشاء نظام إعلاني، ستقدم فيه قنوات البث الرئيسية العشرين بياناً بالوقت المخصص لكل مرشح. وسيتم تحليل هذه البيانات عن طريق البرمجيات، وبعد ذلك، من قبل مجموعة عمل يرأسها أحد الزملاء. وسيقوم هذا الزميل/الزميلة بعد ذلك بالتحقق من صحة البيانات. إذا وجد ما يثير مشكلة أو وجد عدم التوازن، فإن المجلس يعمل مع وسائل الإعلام، ولديه مجموعة متنوعة من التدخلات لتصويت الأخطاء. من خلال الشروع في إجراء عقوبات، من خلال الإحالة إلى مجلس الدولة الفرنسي، يجوز له طلب قراءة البيان الصحفي، أو فرض عقوبة، أو حتى إزالة ترخيص وسائل الإعلام المعنية بشكل مؤقت أو دائم. ومع ذلك، فإن معظم الاختلالات الحالية تسوى بطريقة توافقية.

وبالإضافة إلى ذلك، يلتزم المجلس بمبدأ الشفافية عن طريق نشر إعلانات الوقت التي تضعها كل قناة إذاعية أو تلفزيونية على موقعها على شبكة الإنترنت. وهكذا، يحق لكل مرشح أو مواطن أو حزب سياسي أن يثير اعتراضاً إذا رأى أن قواعد التعددية لا تحترم. يتم التعامل مع الشكاوى من خلال خدمة فعالة عبر الإنترنت، حيث يمكن معالجة بعض الشكاوى خلال 24 ساعة. الانتخابات التشريعية، بسبب العدد الكبير من المرشحين (حوالي 7500) هم مصادر العديد من الشكاوى، خلافاً للانتخابات الرئاسية. وهكذا، كان هناك ما يتراوح بين 30 و 50 شكوى في هذا العام.

للمجلس، أيضاً، دور للمعلومات الانتخابية عن طريق تنظيم حملات رسمية. وبالتالي، سيقوم المجلس بصياغة القرارات التي تنظم الحملات الانتخابية على القنوات العامة والبث الإذاعي. ونتيجة لذلك، فإن حملة الانتخابات البرلمانية لعام 2017، وفرت 25 حزباً سياسياً وقت البث مجاناً.

وكان على المجلس أن ينظر في مشكلة أخرى خلال الحملة الانتخابية التشريعية لعام 2017. وفي الواقع، فإن الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية تستفيد أكثر من الوقت المعطى للحملة الانتخابية. ومع ذلك، فإن حزب "الجمهورية الى الأمام" الذي أنشئ قبل أقل من عام، وبالتالي لم يكن له ممثل منتخب، على الرغم من أهميته في الحياة السياسية الفرنسية. ولذلك قدم طلب إلى مجلس الدولة. وبعد الإحالة إلى المجلس الدستوري، طلب الأخير من المجلس زيادة الوقت الممنوح لهذا الحزب.

5. الاجتماع مع ممثل الحزب الاشتراكي:

Tel: 962-6-4655045, fax: 962-6-4655043, Mobile: (+0795151590)

P.O Box 212524 Amman, www.arabew.org,

هيكلة الانتخابات في العالم العربي

Election Network in the Arab Region(ENAR)

وبالإضافة إلى الجدول الزمني لزيارة العمل المنظم لوزارة الداخلية، التقى د. نظام عساف سيباستيان غريكورت، رئيس شعبة العولمة في الحزب الاشتراكي. وقد ناقشوا بصورة مطولة وضع الحزب الاشتراكي خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية في فرنسا.

على الرغم من كونه الحزب السياسي الأكثر نجاحاً في فرنسا في انتخابات الجمعية الوطنية لعام 2012، كانت الانتخابات الرئاسية لعام 2017 صعبة للغاية بالنسبة للحزب الاشتراكي، بسبب الانقسامات الداخلية والمنافسة الشديدة مع إيمانويل ماكرون من جهة وجان لوك ميلينتشون من جهة أخرى.

وعلاوة على ذلك، كان الوضع السياسي صعباً خلال إدارة فرانسوا هولاند، بسبب قرارات إشكالية اتخذت داخل الحزب، والتأخير في إعلان هولاند بعدم المشاركة في انتخابات عام 2017. واستمرت هذه الانقسامات خلال الحملة التشريعية، حيث انضم بعض أعضاء الحزب الاشتراكي إلى حركة إيمانويل ماكرون. كما تمت مناقشة مستقبل الحزب على المستوى التنظيمي وكذلك حول استراتيجية الحزب المستقبلية، والتي سيتم تحديدها في المؤتمر الوطني للحزب في أكتوبر هذا العام. وعلى الصعيد المالي، من المرجح أن ينخفض عدد المنح الحكومية، مرتبطاً بالنتائج المخيبة للآمال للانتخابات البرلمانية.

شبكة الانتخابات في العالم العربي Election Network in the Arab Region (ENAR)

الجزء الثالث

الأفكار الرئيسية والمراقبة

وبفضل هذه الملاحظة العملية للانتخابات الفرنسية، فضلاً عن هذه الاجتماعات المختلفة مع مختلف المؤسسات المعنية بالانتخابات، قدمت ملاحظات ترمي إلى تحديد النقاط الرئيسية التي تهم العملية الانتخابية الفرنسية. ومن ثم فإن هذه الملاحظات ستكون أساساً مفيداً لأعمال شبكة الانتخابات في العالم العربي في المستقبل، مما يسمح لنا بالتفكير بشكل مختلف حول كيفية مراقبة الانتخابات في العالم العربي، فضلاً عن إمكانياتنا لاقتراح إدخال تحسينات على الانتخابات الديمقراطية والحكم الرشيد في البلدان العربية.

وهكذا، فإن إحدى الدروس الأولى التي يمكن أن نتعلمها من هذه الجولة الدراسية هي عدد الإجراءات التي تحكم إجراء التصويت. والواقع أنه يجب تطبيق العديد من القواعد على بطاقات الاقتراع، من أجل ممارسة الديمقراطية على الوجه السليم. المسافة الإلزامية بين طاولة التفرغ، حيث توجد أوراق الاقتراع، وطاولة التصويت، حيث يتم تركيب صندوق الاقتراع. وحظر الرئيس أو أعضاء مركز الاقتراع من لمس أوراق الاقتراع. الالتزام باختيار ورقتي اقتراع على الأقل، والذهاب إلى كشك الاقتراع للتصويت. الالتزام بالحفاظ على بطاقات الاقتراع لكل مرشح على قدم المساواة على مدار اليوم، حتى لا تؤثر على الناخبين. وتهدف جميع هذه القواعد إلى ضمان الأداء السليم للديمقراطية، والحفاظ على الإرادة الحرة للناخبين وتجنب أي غش أو تزوير للعملية الانتخابية. إن هذه الإجراءات الشديدة واحترام قواعدها، والتي يتم تحقيقها أيضاً داخل مراكز الاقتراع، هو الذي يسمح بانتظام الانتخابات.

وعلاوة على ذلك، هناك رغبة واهتمام مستمر باحترام سيادة القانون. ويكفل ذلك جزئياً الاحترام الدقيق للقواعد المنظمة للانتخابات. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن سيادة القانون تؤخذ بعين الاعتبار بوجه خاص، مع وجود لجان قضائية مختلفة مسؤولة عن التحقق من الامتثال لهذه القواعد المختلفة. وهكذا، فإن المؤسسة القضائية، في أي وقت، من خلال اللجان التي أنشأها المحافظ، ستسيطر على مراحل التصويت المختلفة: السيطرة على مراكز الاقتراع، ومراقبة المحضر. إن وجود لجان مختلفة، بصلاحيات وبعثات مختلفة، يعزز هذا الاحترام للشرعية. وعلاوة على ذلك، فإن وجود قاض في المدينة، وهو مسؤول عن معالجة مختلف المشاكل التي قد تنشأ خلال النهار، هو أيضاً تعهد باحترام القانون. ورغم أن هناك عدداً قليلاً من النداءات الموجهة إلى المجلس الدستوري، فإنه يظل الضامن الرئيسي لهذه الشرعية والشرعية الديمقراطية وحامي سيادة القانون. وإمكانية قيام أي مواطن أو مرشح بتقديم استئناف يثبت أهمية هذا المبدأ في العملية الانتخابية الفرنسية.

شبكة الانتخابات في العالم العربي

Election Network in the Arab Region (ENAR)

وعلاوة على ذلك، من الضروري أيضاً ملاحظة الاحترام والاهتمام لمبدأ الشفافية في مختلف الحالات. وهكذا، في يوم الاقتراع، تنظم الاتصالات الداخلية من قبل وزارة الداخلية والمحافظات، بغية إتاحة أفضل المعلومات الممكنة. وبالمثل، فإن المجلس الدستوري ومجلس الإعلام شفافان في قراراتهما، ولا سيما عن طريق موقعهما على شبكة الإنترنت. وفي حالة مجلس الإعلام، ينطبق هذا الالتزام بالشفافية أيضاً على مختلف وسائل الإعلام الوطنية التي تنشر محتوى برامجها التلفزيونية. وبالتالي، من الممكن لجميع المواطنين الفرنسيين التحقق من الامتثال لمبادئ المساواة والإنصاف بين مختلف المرشحين، باستخدام بيانات ملموسة.

ومن المثير للاهتمام، أيضاً، النظر في إحترام مبدأ عدم التحيز في الخدمة العامة، المرتبط بإحترام سيادة القانون. والواقع أن مختلف المسؤولين الإداريين أو أعضاء الوزارة أو المحافظة أو المجالس أو البلديات المختلفة يعملون وفقاً للقانون ووفقاً لمبدأي الاستقلالية والشفافية. وفي سياق الانتخابات، تعمل الخدمة العامة بوصفها هيئة محايدة، تتبع مبادئ الحياد والشفافية، دون اتخاذ موقف أو إبداء الرأي. وهذه المسؤولية واحترام مبدأ الحياد يحترهما أيضاً الموظفون التقليديون أكثر تقليدياً. ويتولى العمدة دوره ممثلاً للدولة بطريقة محايدة خلال الانتخابات. ويجب على أعضاء مراكز الاقتراع، ولا سيما القائمون على التقييم، الذين يمكن أن تعينهم الأحزاب السياسية، أن يضطلعوا بهذا الحياد وأن يكفلوه أثناء الاقتراع. هذا أمر طبيعي في فرنسا، لأداء وظيفة نيابة عن الدولة، وعدم اتخاذ الجانبين، وهذا يضمن ثقة معينة في المؤسسات والنظام الانتخابي.

ومن الضروري، أيضاً، الإشارة إلى دور المواطن الفرنسي أثناء العملية الانتخابية. المواطن ليس مجرد ناخب، فهو يشارك بشكل كامل في النظام الانتخابي. ويكفل ذلك مشاركة المواطن، وهي مشاركة لا تقتصر على دوره كناخب. والواقع أن كل مواطن يمكن أن يكون ضمن لجنة فرز الأصوات، أي هم الذين يحسبون الأصوات، وبالتالي يكون لهم دور مباشر في العملية الانتخابية. يتم اختيار المدققين من بين المواطنين، وفقاً لإرادتهم وتوافرها، بعد أن عرض رؤساء مراكز الاقتراع هذه المهمة. وعلاوة على ذلك، وهذا أيضاً بسبب شفافية الانتخابات، فعملية فرز الأصوات يمكن أن يشارك فيها أي مواطن. وليس من الضروري أن يكون في حوزته تصريحاً خاصاً للمشاركة في عملية العد والفرز، وبالتالي التحقق من احترام شرعية الانتخابات وشرعيتها. وبالمثل، يجوز لأي مواطن أن يطلب إضافة التعليقات إلى المحضر، ويمكن لأي مواطن أن يحيل المسألة إلى مختلف المجالس أو اللجان لإبداء ملاحظاته أو طلباته. وبفضل هذه المشاركة الدائمة للمواطن، فإن العملية الانتخابية لا تسيطر عليها الدولة فحسب، بل أيضاً من جانب الشعب الفرنسي، الذي يحافظ على الديمقراطية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقاسم المهام بين مختلف المؤسسات، وكذلك مع المواطنين، أمر مثير للاهتمام بشكل خاص. في الواقع، لن يتم تنظيم الانتخابات من قبل فاعل واحد، ولكن من قبل جهات فاعلة مختلفة تمثل مستويات مختلفة من اللامركزية الفرنسية. وبالتالي، فإنه ليس مكتباً مركزياً واحداً فقط هو الذي يتولى تنظيم الانتخابات، بل هو عدد وافر من الجهات الفاعلة التي تشارك في المهام المختلفة، مما لا يمكن السيطرة على

Tel: 962-6-4655045, fax: 962-6-4655043, Mobile: (+0795151590)

P.O Box 212524 Amman, www.arabew.org,

شبكة الانتخابات في العالم العربي

Election Network in the Arab Region (ENAR)

العملية من جانب فاعل واحد. هذا التقسيم للمهام، مع دور مخصص للمواطن، هو ضمان إضافي للديمقراطية وشرعية الانتخابات.

ومن الضروري، أيضاً، أن نلاحظ أن مجلس الإعلام المسموع والمرئي يعمل على مراقبة وسائل الإعلام من أجل رصدها ومعاقبة أي عمل سيئ لا يحترم مبدأ التعددية. وهكذا، فإن المجلس، من خلال ممارسته لدوره كوسيلة للدفاع عن وسائل الإعلام، تضمن التعددية، وهي ضرورة للديمقراطية.

ومن المثير للاهتمام، أيضاً، أن نلاحظ أن بطاقات الاقتراع الفارغة واللأغية تحسب وفقاً لتصنيفات مختلفة. وبالتالي، إذا تم الاعتراض على الانتخابات، فإن هذا التصنيف يمكن أن يؤدي إلى تحديد الانتهاكات. وتتيح هذه العملية المحاسبية الصارمة تحديد أنواع النشرات المختلفة وتصنيفها وفقاً لمختلف فئات الإبطال.

وفيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية، يجب ذكر النظام البديل. وينص النظام الفرنسي على أن ينتخب كل عضو برلماني أو نائب أو عضو في مجلس الشيوخ مع منابو ليحل محله إذا وقعت بعض الأحداث مثل التعيينات كوزير أو في حالات مختلفة من استحالة ممارسة الولاية. ويستحق هذا النظام أن يذكر من زاوية المساواة بين الجنسين، لأن الشراكة بين المرشحين كثيراً ما تنشأ بطريقة تضمن هذه المساواة. وبطبيعة الحال، فإن هذا النظام ليس كافياً، لأنه لا يحل مشكلة المساواة بين الجنسين بصورة جذرية، ويمكن تشويهه، حتى يتسنى تمثيل أغلبية الذكور في الوقت الذي يدافع فيه عن المساواة المزعومة. ومع ذلك، شعرنا أنه من الضروري ملاحظة أن 16 من أصل 19 مرشحاً قدموا أنفسهم مع بديل من الجنس الآخر. ومن بين هؤلاء المرشحين البالغ عددهم 16 مرشحاً، كانت هناك 9 نساء في المركز الأول. ومن بين بطاقات الاقتراع الثلاثة المتبقية، لم يكن هناك سوى اقتراع واحد من النساء. وهكذا، كان هناك 18 امرأة من بين 38 شخصاً شاركوا في الانتخابات (شاغليها ومناوبين) و 20 رجلاً من بينهم عشر نساء في المناصب.

وقد استرعى انتباهنا، أيضاً، إلى خصوصيتين: أولاً، من الضروري الإشارة إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة أو الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة يؤخذون في الاعتبار بصفة خاصة لدى تنظيم الانتخابات. وبالتالي، يجب توفير مقصورات التصويت للمعوقين، ويجب أن يكون صندوق التصويت في متناولهم. وعلاوة على ذلك، ينظر، أيضاً، في إمكانية الوصول إلى مركز الاقتراع، ولا سيما في اختيار الأماكن. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن التصويت يسهل لكل ناخب. كما أن وضع الإشارات على أرض مراكز الاقتراع هو أيضاً جزء من هذا الاعتبار. وعلاوة على ذلك، من المثير للاهتمام، أيضاً، أن نلاحظ أن إعادة تدوير الأوراق والوثائق الانتخابية تؤخذ بعين الاعتبار. ومن المقرر أن يتم تحديد المواقع بالقرب من مقصورات التصويت لتذكير الناخبين بأهمية إعادة التدوير والفرز.

Tel: 962-6-4655045, fax: 962-6-4655043, Mobile: (+0795151590)

P.O Box 212524 Amman, www.arabew.org,

شبكة الانتخابات في العالم العربي

Election Network in the Arab Region (ENAR)

وأخيراً، نود أن نختم بالإشارة إلى حدث أثار إعجابنا عند خروج مركز الاقتراع. في الواقع، وزع الطلاب استبيانات حول الانتخابات، وكذلك حول خيارات الناخبين. وقد ارتبطت هذه الاستبيانات بمسح أجراه علماء سياسيون لفهم وتحليل الممارسات الانتخابية. وقد أثارت هذه الممارسة اهتمامنا.

الإستنتاجات

لا يوجد نظام مثالي. ومن الواضح أن النظام الانتخابي والسياسي الفرنسي يعاني من عيوب. ومع ذلك، فإن هدفنا هو عدم تحديد هذه العيوب. وكان هدفنا هو فهم وتحليل نظام انتخابي آخر. والواقع أنه من خلال هذا التحليل، فإن هذا الفهم، وهذه المقارنة، سننجح في مواصلة وتحسين عملنا: تحسين الديمقراطية والحكم الصالح في البلدان العربية، ولا سيما فيما يتعلق بالانتخابات.

عند عودتنا من زيارة عملنا في فرنسا، كان هدفنا هو إحضار مهارات جديدة في عملنا لمراقبة الانتخابات، فضلاً عن عناصر المقارنات. عدنا مع هذه المعرفة الجديدة. ولكن الأهم من ذلك، حضرنا أيضاً بأفكار جديدة، ومقترحات، تسهم في مزيد من التفكير في إنشاء وعمل انتخابات حرة ونزيهة في خدمة الديمقراطية في العالم العربي.

وبمناسبة الانتخابات الأردنية لعام 2017، وبمناسبة الانتخابات المستقبلية المختلفة في العالم العربي، سنعتبر هذه العناصر المقارنة، سنلاحظ إمكانية بناء هذه الأفكار الجديدة، في هذا البحث المستمر عن انتخابات حرة ونزيهة.

وسنواصل أيضاً عملنا في مقارنة النظم الانتخابية، من أجل تغذية أنفسنا بتجارب مختلفة، وتجديد ممارساتنا باستمرار، وممارسة إنجازاتنا، والبحث عن أفكار جديدة.